برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 14-2011/2/16

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير بنودا مختلفة من جدول الأعمال، على النحو التالي:

- التحديث الرابع بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2010-2011) (WFP/EB.1/2011/5-A/1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات **البرنامج** في الصومال (WFP/EB.1/2011/5-B/1)
- رد إدارة **البرنامج** على تقرير مراجع الحسابات الخارجي على عمليات **البرنامج** في الصومال (WFP/EB.1/2011/5-B/1/Add.1)
- مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن (WFP/EB.1/2011/12-B)
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2010 إلى يونيو/حزيران 2011 (WFP/EB.1/2011/5-C/1)

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.1/2011/5(A,B,C)/2

WFP/EB.1/2011/12-B/2

10 February 2011

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1732

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

4 فبراير/شباط 2011

إلى عناية السيدة شيران،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم المعنونة كالتالي:

- التحديث الرابع بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2011-2010) (WFP/EB.1/2011/5-A/1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات **البرنامج** في الصومال (WFP/EB.1/2011/5-B/1)؛
- رد إدارة **البرنامج** على تقرير مراجع الحسابات الخارجي على عمليات **البرنامج** في الصومال (WFP/EB.1/2011/5-B/1/Add.1)؛
- مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن (WFP/EB.1/2011/12-B)؛
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2010 إلى يونيو/حزيران 2011 (WFP/EB.1/2011/5-C/1).

الرجاء التكرم بعرض تقرير هذه اللجنة على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما نرجو التكرم بتزويد اللجنة الاستشارية بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
السيد كولن ف. كيلابيل (Collen V. Kelapile)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة جوزيت شيران (Josette Sheeran)
المديرة التنفيذية
برنامج الأغذية العالمي
Via C.G.Viola 68
Parco dei Medici
00148 Rome, Italy

برنامج الأغذية العالمي

مسائل الموارد والمالية والميزانية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عن التحديث الرابع بشأن خطة **البرنامج** للإدارة (2010-2011) (WFP/EB.1/2011/5-A/1) المعروض على المجلس التنفيذي **للبرنامج** للموافقة عليه. وكان معروضاً على اللجنة أيضاً التقارير التالية التي يقدم أول تقريرين منها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيهما، في حين تقدم بقية التقارير إليه للعلم:

- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات **البرنامج** في الصومال (WFP/EB.1/2011/5-B/1)؛
- رد إدارة **البرنامج** على تقرير مراجع الحسابات الخارجي على عمليات **البرنامج** في الصومال (WFP/EB.1/2011/5-B/1/Add.1)؛
- مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن (WFP/EB.1/2011/12-B)؛
- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2010 إلى يونيو/حزيران 2011 (WFP/EB.1/2011/5-C/1).

والتقت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير، بنائب المديرة التنفيذية لإدارة الموارد والمساءلة ورئيس الشؤون المالية وغيره من ممثلي **البرنامج** الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

التحديث الرابع بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)

2 - يعرض التحديث الرابع بشأن خطة **البرنامج** للإدارة لفترة السنتين (2010-2011) (WFP/EB.1/2011/5-A/1)، الذي يغطي الفترة الممتدة حتى ديسمبر/كانون الأول 2010، على المجلس التنفيذي للموافقة عليه. ويُلقي التحديث نظرة عامة كاملة على التغييرات في برنامج العمل منذ الموافقة على ميزانية فترة السنتين إلى جانب ما طرأ من تغييرات منذ صدور التحديث (الثالث) الأخير. كما تتضمن الوثيقة طلباً بالموافقة على نفقات إضافية تبلغ 11.2 مليون دولار أمريكي وذلك لتحسينات الأمن الميداني (10.2 مليون دولار أمريكي) ولنظام إدارة الخزانة (1 مليون دولار أمريكي) (انظر الفقرات من 9 إلى 14 أدناه).

3 - ويشير **البرنامج** في الفقرة 3 من التقرير إلى أن برنامج عمله يتألف من مشروعات صممت بناء على تقييم للنتائج بالتعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين. وهو يمثل نداء لتوفير الموارد يقوم أساسا على الاحتياجات؛ ويتوقف مستوى النشاط التشغيلي الفعلي على المساهمات التي يتم تلقيها. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التعديلات الدورية على برنامج العمل المبيَّنة في تحديثات خطة الإدارة تجسِّد الواقع التشغيلي (انظر الفقرة 4 أدناه).

4 - وكما جاء في الفقرتين 10 و12 من التقرير فإن مجموع الموارد المطلوبة لبرنامج العمل المنقح للفترة 2010-2011، مع استبعاد المتطلبات غير المتوقعة[1]، يقدَّر حالياً بمبلغ 11.86 مليار دولار أمريكي، منها 6.85 مليار دولار أمريكي لعام 2010 و5.01 مليار دولار أمريكي لعام 2011. وبعد صدور التحديث الثالث في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، انخفضت الموارد المطلوبة لبرنامج العمل للفترة 2010-2011 بما بمجموعه 119.1 مليون دولار أمريكي، منها 63.5 مليون دولار أمريكي لعام 2010 و55.6 مليون دولار أمريكي لعام 2011. ويشير **البرنامج** في الفقرة 6 من التقرير إلى أن هذا الانخفاض راجع إلى إعادة مواءمة المتطلبات القطرية على أساس التقديرات المحدثة؛ وعدم قدرة **البرنامج** على الوصول إلى بعض السكان المحتاجين؛ والاستعراض الجاري لمتطلبات تكاليف التشغيل المباشرة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصَّلة عن مبالغ الزيادة والنقص الرئيسية منذ التحديث الأخير في الفقرات من 13 إلى 19 والجدول 1 من التقرير. وتلاحظ اللجنة الاستشارية على وجه الخصوص أن برنامج العمل لعام 2011 يشمل خفضاً في المتطلبات تقدر بنحو 33 مليون دولار أمريكي لهايتي، وهو ما يعبِّر عن التحول المتزايد من الإغاثة على نطاق واسع في حالات الطوارئ نحو نهج يستهدف بدرجة أكبر شبكات الأمان ويركز على المساعدة الغذائية والنقدية والدعم التغذوي (الفقرة 15 من الوثيقة WFP/EB.1/2011/5-A/1).

5 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات من 20 إلى 22 في التقرير أن **البرنامج** يتوقع في عام 2011 مواصلة توسيع أنشطته القائمة على النقد والقسائم، وهي أنشطة يمكن، حسب ما تشير إليه الفقرة 21، أن تضطلع بدور هام في تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية في الحالات التي تتوفر فيها الأغذية في الأسواق ولكن تفتقر فئات سكانية للموارد اللازمة كي تحصل عليها. وبناءً على ذلك فإن **البرنامج** سيعدِّل خلال عام 2011 نُظمه وإجراءاته لتيسير التوسع في استخدام التحويلات النقدية والقسائم من خلال الشركاء المتعاونين في مختلف السياقات، وتعزيز الدعم التقني لمكاتبه الميدانية. وسوف يبدأ **البرنامج** أيضاً في تطبيق خطوط توجيهية محسَّنة وسيواصل تنمية قدرات الموظفين المعنيين والشركاء. وسوف يجري في أثناء التنفيذ استعراض الفوائد الملموسة المتحققة من الأنشطة القائمة على التحويلات النقدية والقسائم، من قبيل فعالية التكاليف وزيادة الاعتماد على الذات والاستدامة. وترحِّب اللجنة الاستشارية بهذا التقدُّم وتعرب عن ثقتها بأن مراجع الحسابات الخارجي سيرصد هذا النشاط عن كثب بالنظر إلى المخاطر المتأصلة التي ينطوي عليها التوسع في استخدام التحويلات النقدية. وأشارت اللجنة إلى أن التحديث المقبل لخطة الإدارة ينبغي أن يشمل تقريراً مرحلياً.

6 - وترد في الفقرة 23 والشكل 1 من التقرير معلومات عن أسعار الحبوب والوقود. وشهد مؤشر **البرنامج** للحبوب ارتفاعاً بلغ 43 نقطة في الفترة من يونيو/حزيران حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2010 ليصل بذلك إلى مستوى لا يقل إلاّ بمقدار 39 نقطة عن أعلى مستوياته التاريخية المسجلة في يونيو/حزيران 2008. وتشير الحاشية 6 في التقرير إلى حدوث تغييرات أخرى على أسعار الأغذية والوقود منذ تجميع البيانات الواردة في الشكل 1، ولذلك فقد بدأت أمانة **البرنامج** في إجراء استعراض للأثر المحتمل لتلك التغييرات على برنامج العمل. وتشجع اللجنة الاستشارية **البرنامج** على مواصلة رصد تلك الاتجاهات والإبلاغ عنها في التحديث المقبل لخطة الإدارة.

7 - وفيما يتعلق بمستويات الموارد المتوقعة، يشير **البرنامج** إلى أن التمويل المتوقع حالياً للفترة 2010-2011 يبلغ 7.45 مليار دولار أمريكي. ويتوقع **البرنامج** أن يتسلَّم 3.7 مليار دولار أمريكي مقابل الاحتياجات المقدَّرة بمبلغ 6.85

[1] يتضمن الملحق الأول في التقرير تحليلاً للمتطلبات غير المتوقعة، ويشمل مقارنة بين خطط الإدارة الأصلية المعتمدة وبرامج العمل النهائية لفترات السنتين السابقة.

مليار دولار أمريكي لعام 2010، بينما تشير التقديرات إلى أن الإيرادات المتوقعة في عام 2011 تبلغ 3.75 مليار دولار أمريكي مقابل الاحتياجات المقدَّرة بمبلغ 5.01 مليار دولار أمريكي (نفس المرجع السابق، الفقرات من 25 إلى 27). وتتضمن الفقرات من 28 إلى 39 من التقرير نظرة عامة على المساهمات في عام 2010. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى ازدياد مساهمات حكومات الدول المضيفة وتوأمة المساهمات النقدية ومساهمات السلع العينية المبيَّنة في الفقرتين 30 و31 على التوالي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أن تحسن التنسيق بين **البرنامج** والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة قد سمح **للبرنامج** بتأمين 187 مليون دولار أمريكي من الصناديق المواضيعية والمتعددة الجهات المانحة، بما في ذلك تلقي مخصص قيمته 10 ملايين دولار أمريكي لأول مرة من صندوق الإغاثة للاستجابة لحالات الطوارئ في هايتي، و000 500 دولار أمريكي من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل عمليات **البرنامج** في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه المساهمة هي الأولى التي تخصص مباشرة من صناديق بناء السلام لأنشطة **البرنامج**. وتشجع اللجنة الاستشارية **البرنامج** على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه والحرص في الوقت ذاته على أن تكون أنشطته المموَّلة بمساهمات المانحين متفقة مع برنامج العمل المعتمد.

8 - ويتضمن القسم الثالث من التقرير معلومات عن حالة آليات التمويل بالسُلف في **البرنامج**، وهي آليات تشمل حساب الاستجابة العاجلة، ومرفق تمويل رأس المال العامل، والتمويل بالسُلف التقليدية في شكل قروض، والحساب الخاص بالشراء الآجل، واعتماد سُلف تكاليف الدعم المباشرة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجلس التنفيذي **للبرنامج** قد وافق بعد التحديث الثالث لخطة الإدارة على دمج مرفق تمويل رأس المال العامل مع اعتماد سُلف تكاليف الدعم المباشرة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2011 (انظر الوثيقة WFP/EB.1/2011/5-B/1). وكما جاء في الفقرة 41 من التقرير فإن الغرض من هذا الدمج هو تبسيط إدارة عمليات التمويل بالسلف. وتثق اللجنة الاستشارية أن أمانة **البرنامج**، كما جاء في الفقرة 60، ستواصل إطلاع المجلس التنفيذي على استخدام آليات التمويل بالسلف من خلال تحديثاتها لخطة الإدارة.

9 - ويتناول القسم الرابع من التقرير المسائل المتعلقة بإدارة تكاليف الدعم المباشرة. وفيما يتعلق بتمويل المتطلبات الإضافية للأمن الميداني، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن **البرنامج** أنفق في عام 2010 ما قيمته 8.5 مليون دولار أمريكي من أصل مبلغ مرحَّل قدره 14.5 مليون دولار أمريكي على تحسينات الأمن الميداني، ليصل بذلك الرصيد المتبقي إلى 6 ملايين دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البند خلال عام 2011 ما قيمته 16.2 مليون دولار أمريكي تشمل 8.6 مليون دولار أمريكي لنقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات، و7.6 مليون دولار أمريكي لإدارة الأمن ومعايير العمل الأمنية الدنيا. وبناءً على ذلك فقد طلب المجلس التنفيذي في مشروع القرار الوارد في الوثيقة اعتماد نفقات إضافية تصل إلى 10.2 مليون دولار أمريكي لتحسينات الأمن الميداني التي ستموَّل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويتضمن الجدول 2 من التقرير معلومات عن حالة حساب تسوية دعم البرامج والإدارة حتى 1 يناير/كانون الثاني 2010، والاحتياجات المتوقعة لعام 2011، مع مراعاة تمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين في عام 2010 والنفقات المعتمدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الرصيد المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 يبلغ 70.6 مليون دولار أمريكي بعد مراعاة النفقات الإضافية المقترحة لتحسينات الأمن الميداني كعوامل في التقديرات.

10 - وتتضمن الوثيقة المعنونة "مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن" (WFP/EB.1/2011/12-B) معلومات مفصَّلة عن متطلبات الأمن الإضافية. وتشير المذكرة إلى أن **البرنامج** بينما يساهم في ميزانية إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لتغطية تكاليف الأنشطة المموَّلة تمويلاً مشتركاً، حيث بلغت حصته المتوقعة للفترة 2010-2011 ما قيمته

24.4 مليون دولار أمريكي، فإنه يتحمَّل أيضاً تكاليف داخلية كبيرة لعمليات الأمن. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناءً على استفسار منها بأن بعض متطلبات الأمن في **البرنامج**، وبخاصة في المواقع النائية، فريدة ولا يمكن بالتالي تلبيتها من خلال الميزانية المموَّلة تمويلاً مشتركاً. وكما جاء في المذكرة فإن تكاليف الأمن الداخلي تغطيها ميزانية تكاليف الدعم المباشرة إلى جانب صندوق الطوارئ الأمنية الذي أنشئ في عام 2008. على أنه تم الالتزام بمعظم أموال صندوق الطوارئ الأمنية المخصصة لإدارة الأمن والامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بحلول نهاية عام 2010. ولذلك فإن هناك احتياجات إضافية مطلوبة لتمويل المشروعات التي ستنفذ في عام 2011، وهي تشمل استكمال نقل المكاتب الرئيسية وإجراءات التخفيف من آثار الانفجارات في أفغانستان وباكستان والصومال وأوغندا وتشاد وإثيوبيا (نفس المرجع السابق، الفقرات من 38 إلى 40).

11 - وترى اللجنة الاستشارية أن ترتيبات إدارة الأمن الملائمة أساسية لتمكين **البرنامج** من تنفيذ أنشطته على أرض الواقع. وبناءً على ذلك، واستناداً إلى ما هو مفهوم من أن الموارد المطلوبة تمثل تكاليف غير متكررة، فإن اللجنة الاستشارية ليس لديها أي اعتراض على الموافقة على نفقات إضافية تصل إلى 10.2 مليون دولار أمريكي لتحسينات الأمن الميداني، على أن تموّل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ولا بد من إدراج معلومات عن حالة تنفيذ تلك التحسينات في التحديث المقبل لخطة الإدارة.

12 - وتتناول الفقرات من 69 إلى 75 من التقرير (WFP/EB.1/2011/5-A/1) تنفيذ نظام محسّن لإدارة الخزانة يتطلب استثمارات مجموعها 1.5 مليون دولار أمريكي، منها 1 مليون دولار أمريكي في عام 2011 بينما سيكون سائر المبلغ مطلوباً في عام 2012. وبناءً على ذلك فإن مشروع القرار الوارد في التقرير يطلب أيضاً من المجلس التنفيذي الموافقة على نفقات إضافية تصل إلى 1 مليون دولار أمريكي لذلك النظام، على أن تموّل من الجزء غير المخصص من الصندوق العام.

13 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة 70 من التقرير أن الأرصدة النقدية **للبرنامج** تدار أساساً من خلال وحدة الخزانة في المقر الرئيسي. وتتدفق الأموال النقدية السنوية التي تبلغ 3 مليارات دولار أمريكي تقريباً من خلال 370 حساباً مصرفياً في أكثر من 90 مصرفاً. وأجرت أمانة **البرنامج** في عام 2010 استعراضاً لفرص تحسين نظام إدارة الخزانة الحالي الذي ترى أنه محدود نوعاً ما. وكشف الاستعراض الذي شمل مشورة الخبراء عن حجج قوية تؤيد الاستثمار في نظم حوسبة إدارة الخزانة، وهو ما من شأنه أن يعمل على دمج النظم الحاسوبية **للبرنامج** مع النظم المصرفية. وتبيِّن الفقرة 72 الفوائد الرئيسية التي ستحققها هذه التحسينات، وهي تشمل تحسين عمليات المراقبة المالية في المكاتب الميدانية، وخفض الرسوم المصرفية. وسوف تُستخدَم الموارد الإضافية المطلوبة لتغطية التكاليف المرتبطة بالتراخيص، وأتعاب الشركاء، والموظفين المعيّنين لفترات قصيرة، والتدريب، وتنمية القدرات. وكما يبيِّن الجدول 3 في التقرير فإن الرصيد المتوقع للجزء غير المخصص من الصندوق العام سيبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 بعد إدخال النفقات الإضافية المقترحة لنظام إدارة الخزانة في التقديرات.

14 - وعلى ضوء ما سبق، وبالنظر إلى أن الوقت اللازم لاستعادة الاستثمار سيقل عن سنة واحدة اعتباراً من بدء التنفيذ (نفس المرجع السابق، الفقرة 74) فإن اللجنة الاستشارية ليس لديها أي اعتراض على مسار الإجراءات المقترحة من **البرنامج**.

15 - ويتضمّن القسم الخامس من التقرير تحديثاً عن الموارد الخارجة عن الميزانية. وتبلغ الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية في خطة الإدارة الأصلية للفترة 2010-2011 ما قيمته 506 ملايين دولار أمريكي. وعُدِّل هذا المبلغ ليرتفع إلى 618 مليون دولار أمريكي، مع مراعاة الموارد المؤكدة مؤخراً التي لم تكن متوقعة. وتبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية

التي تم تسلمها حتى تاريخ صدور التحديث الرابع 330.7 مليون دولار أمريكي، أي 54 في المائة من مجموع المتطلبات المتوقعة المنقحة للفترة 2010-2011.

16 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً ببرنامج العمل المتوقع لفترة السنتين 2010-2011 الذي سيتطلب موارد قدرها 11.86 مليار دولار أمريكي، مع استبعاد أي متطلبات غير متوقعة.

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2010 إلى يونيو/حزيران 2011

17 - أحاطت اللجنة الاستشارية علماً بخطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2010 إلى يونيو/حزيران 2011 (WFP/EB.1.2011/5-C/1) المعروضة على المجلس التنفيذي للعلم. وهذه هي أول خطة عمل تُعرض على المراقب المالي والمراجع العام للهند الذي عُيّن مراجعاً خارجياً **للبرنامج** لفترة السنوات الست الممتدة من يوليو/تموز 2010 حتى يونيو/حزيران 2016.

18 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المراجع الخارجي يعتزم خلال الفترة المعنية إجراء عمليات مراجعة للتحقق من الامتثال في المكاتب الإقليمية الثلاثة (جنوب وشرق ووسط أفريقيا؛ وآسيا؛ والسودان) وثمانية مكاتب قطرية (إثيوبيا؛ وكينيا؛ وأوغندا؛ وملاوي؛ وأفغانستان؛ وبنغلاديش؛ وميانمار؛ ونيبال). وسوف تغطي عمليات المراجعة 27 في المائة من نفقات المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** و 72 في المائة من نفقات مكاتبه الإقليمية. ومن المقرر أيضاً إجراء عمليات مراجعة للأداء تركّز على شراء خدمات النقل البري وإدارة ميزانيات المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك فقد طلب المجلس التنفيذي من المراجع الخارجي استعراض عمليات **البرنامج** في الصومال وتقديم توصيات لتعزيز الضوابط (انظر الفقرات من 19 إلى 23 أدناه).

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات البرنامج في الصومال ورد إدارة البرنامج عليه

19 - أطلقت وسائط الإعلام في يونيو/حزيران 2009 عدة ادعاءات تتعلق بعمليات **البرنامج** في الصومال. وأعلن بعد ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالرصد في الصومال عدداً من الادّعاءات في مارس/آذار 2010. وفي يونيو/حزيران 2010، طلب المجلس التنفيذي **للبرنامج** من المراجع الخارجي إجراء استعراض مفصّل لعمليات **البرنامج** في الصومال بغرض طرح توصيات لتعزيز الضوابط الرقابية. وتبيّن الفقرة 5 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.1/2011/5-B/1) الأهدافَ الرئيسية للمراجعة وهي تشمل التحقق من وضع ضوابط ملائمة؛ وتقييم تنفيذ الضوابط على النحو الذي وضعت من أجله؛ وطرح توصيات ذات صلة؛ والتوصية بالدروس المستخلصة من عمليات **البرنامج** في الصومال للاستفادة منها في العمليات الحاسمة المماثلة في أماكن أخرى. ويتضمن تقرير مراجع الحسابات أيضاً رأياً مستقلاً بشأن الاستنتاجات التي توصل إليها المفتش العام ومكتب خدمات الرقابة بشأن الادّعاءات المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أنه حسب ما جاء في الفقرة 16 من تقرير مراجع الحسابات وما أبرزته الفقرة 10 من ردّ الإدارة (WFP/EB.1/2011/5-B/1/Add.1) فإن استنتاجات المراجعة تتعلق أساساً بعمليات جنوب الصومال الذي تُفرض فيه قيود على دخول **البرنامج**. ويواجه **البرنامج** في جنوب الصومال تحديات خاصة بتلك المنطقة التي تختلف الحالة فيها عن حالة الهدوء النسبي في شمال البلاد. ولذلك فقد أشار التقرير إلى أن الاستنتاجات المتعلقة تحديداً بجنوب الصومال قد لا تنطبق على العمليات في الأنحاء الأخرى من البلد.

20 - وتتضمن الصفحات من 8 إلى 11 في التقرير ملخصاً لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي التي تتطرق إلى القضايا الاستراتيجية والتشغيلية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بناءً على استفسار منها أن التوجه الرئيسي للتوصيات هو تأكيد الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الضوابط الوقائية أكثر من الضوابط الكاشفة. وأكد المراجع الخارجي أيضاً على الحاجة إلى تحديد مدى تقبل الوكالة للمخاطر بشكل منفصل في العمليات التي تنطوي على مخاطر كبيرة وتحديد المخاطر المتبقية بالإضافة إلى المخاطر المتأصلة، وتحديد المستوى الأدنى للضوابط الأساسية التي يتعين اتباعها حتى في عمليات الطوارئ.

21 - وترد في الصفحات من 11 إلى 23 من التقرير ذي الصلة مصفوفة تلخص ردّ إدارة **البرنامج** على توصيات مراجع الحسابات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المصفوفة أن إدارة **البرنامج** تتفق تماماً مع أغلبية التوصيات الست والعشرين، وتوافق جزئياً على توصيتين، ولا توافق على الجزء الأول من توصية واحدة. وتلقت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، تفسيراً يوضح بأنه على الرغم من أن إدارة **البرنامج** قد أشارت إلى أنها لا تتفق مع الجزء (أ) من التوصية 23 الذي يدعو إلى وضع أدوات موحدة لتوليد التقارير لحين إدخال نظام جديد يتصدى لجوانب الضعف في نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس) فإن الإدارة في الواقع لا تعترض على فحوى التوصية، ولكنها تعترض على الحل المقترح من المراجع الخارجي.

22 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك من المصفوفة أن إدارة **البرنامج** قد حددت الأطراف المسؤولة عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات وأنها قد حددت أطراً زمنية للتنفيذ. ويشير **البرنامج** في الفقرة 4 من وثيقة ردّ الإدارة إلى أنه يجري العمل على الاستجابة للتوصيات وأن بعض تلك التوصيات قد نُفّذت تماماً بالفعل. وتشدّد اللجنة على أهمية تنفيذ التوصيات بالكامل وفي الوقت المناسب، وتعرب عن تطلعها لتلقي مزيد من التحديثات.

23 - وتؤكد اللجنة الاستشارية أيضاً أهمية تطبيق الدروس المستفادة من تجربة الصومال في عمليات **البرنامج** الأخرى. ولذلك ترحّب اللجنة بموافقة أمانة **البرنامج**، حسب ما جاء في الفقرة 5 من ردّ الإدارة على توصيات المراجعة، على ضرورة المبادرة إلى إجراء نقاش مع المجلس التنفيذي حول المخاطر التي تمس السمعة وصعوبات الرقابة المتأصلة الناشئة عن العمليات في الصومال. وتشجع اللجنة أمانة **البرنامج** على الدخول في حوار شفّاف مع كل أصحاب المصلحة من أجل تقييم المخاطر في عمليات **البرنامج** المقبلة في الصومال وفي بيئات العمل المماثلة.